العرب
الإثنين 2021/03/29
السنة 43 العدد 12014

العمال في بريطانيا يحذرون الحكومة: قيدوا الذكاء الاصطناعي

ما الذي يجعل الخوارزميات تتخذ قرارات عنصرية منحازة؟

الخوارزميات تخص الأقليات بمعاملة غير عادلة

تحذير نقابات العمال البريطانيين من استخدام الشركات للذكاء الاصطناعي في اختيار الموظفين واتخاذ قرارات تتعلق بسير العمل ركز على النتائج وتجاهل الأسباب. وكان على النقابات قبل أن تسارع إلى رمي الذكاء الاصطناعي بحجر أن تتأكد أن المجتمع البريطاني نفسه «بلا خطيئة».

لندن – صيحة حذر أطلقتها نقابات العمال البريطانية حثت من خلالها الحكومة على ضرورة العمل على تنظيم الكيفية التي تستخدم فيها الشركات الذكاء الاصطناعي في العمل بشكل عاجل، محذرة من التمييز على نطاق واسع إذا تُركت التكنولوجيا دون رادع. وكانت السنوات العشر الأخيرة قد شهدت تزايد استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في عمليات التوظيف والإقالة والقرارات اليومية المتعلقة بظروف العمل، لكن القانون لم يواكب ذلك، وفقا لتقرير صدر عن مؤتمر نقابات العمال في بريطانيا مؤخرا.

خطوط حمراء

الحالات التي تحدث عنها التقرير تشمل تفضيل الذكاء الاصطناعي للرجال على النساء، ومعاقبة الأقليات العرقية، والحكم على الناس من خلال تعبيرات وجوههم. ويقول الخبراء إنه يمكن للذكاء الاصطناعي أن يجعل العمل أكثر كفاءة، ويضمن حصول الموظفين على رواتبهم من خلال الأداء وليس الجنس، وتقييم الجهود التي يبذلها الأشخاص الذين يشغلون الآلات الثقيلة كثيرا أثناء القيادة. وقال مؤلفا التقرير ومحاميا حقوق التوظيف روبن ألين ودي ماسترز في بيان "يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تغيير وتحسين ظروف العمل إلى الأبد إذا استُخدم بشكل صحيح. أما في حال استخدم بطريقة خاطئة، فقد يتسبب بمخاطرة كبيرة للغاية". وذكر التقرير أن هناك خطوطا حمراء واضحة يجب عدم تجاوزها حتى لا يخلو العمل من البصمة الإنسانية، مشيرا إلى "ثغرات هائلة" في القانون البريطاني.

> العمال لا يدركون دور الخوارزميات في القرارات التي تؤثر عليهم ويفتقرون إلى طريقة لتحدي هذه القرارات

من جانبها أكدت الحكومة البريطانية إنها ستسعى إلى ضمان أن تلبي اللوائح احتياجات التكنولوجيا الجديدة، وكشفت عن تعيين لجنة خبراء مستقلة لتقديم المشورة لها. وقال متحدث باسم الحكومة في بيان "يجب استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم العمال والمجتمع بشكل عام، الهدف النهائي هو توظيف التكنولوجيا بطريقة تجعل الحياة العملية أكثر سهولة وأكثر كفاءة".

المواكبة مستحيلة

وأدت جائحة كورونا إلى تسريع استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل، وفقا لمؤتمر نقابات العمال الذي يضم 48 نقابة تمثل أكثر من 5 ملايين عامل في بريطانيا. وفي يوليو 2020 أظهر استطلاع شمل ما يقرب من 10 آلاف شركة في 30 دولة أوروبية أن 42 في المئة منها تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال واحد على الأقل، وأن 18 في المئة من هذه الشركات لديها خطط مستقبلية لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي خلال العامين المقبلين.

وغالبا ما تشمل القرارات التي تتخذها الخوارزميات اختيار المرشحين للمقابلة وتقييمات الأداء وتخصيص المناوبات، وفقا للنقابات. ومع ذلك كثيرا ما يظل العمال غير مدركين لدور الخوارزميات في القرارات التي تؤثر عليهم، وغالبا ما يفتقرون إلى أي طريقة لتحدي هذه القرارات. وبينما يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين الإنتاجية، تظهر الأبحاث أن بعض الخوارزميات تخص الأقليات بمعاملة غير عادلة.

في 2018 أُجبرت أمازون على إلغاء محرك توظيف للذكاء الاصطناعي وُجد أنه يفضل الرجال على النساء، وتساءل الباحثون عن دقة البرنامج الذي يحلل تعابير الوجه لتقييم مدى ملاءمة المرشحين للوظائف للقيام بدور ما. وقالت النقابات البريطانية إنه يجب على أصحاب العمل التشاور مع النقابات قبل إدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تؤثر على الرواتب وقرارات العمل الرئيسية الأخرى، وهي خطوة يقول الخبراء إنها يمكن أن تفيد الجميع.

وقال جيريمياس آدامز براسيل الباحث في التكنولوجيا في العمل بجامعة أكسفورد لمؤسسة تومسون رويترز "تتحرك التكنولوجيا بسرعة أكبر من محاولة تنظيمها بقانون. وبالتالي ستكون المواكبة شبه مستحيلة". وتشمل الإصلاحات المقترحة الأخرى منح العمال الحق في أن يراجع البشر أي قرارات يتخذها الذكاء الاصطناعي و"التوقف" عن العمل في مناطق "خالية من الاتصالات" في الحياة اليومية. وقالت الأمينة العامة لمؤتمر النقابات في بيان إنه "دون قواعد عادلة يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل إلى تمييز واسع النطاق ومعاملة غير عادلة، خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين يشتغلون في أعمال غير آمنة وفي اقتصاد الوظائف المؤقتة".

والسؤال الذي يجب أن يطرح قبل توجيه اللوم للذكاء الاصطناعي والخوارزميات وتحميلهما مسؤولية اتخاذ قرارات منحازة هو: ما الذي جعل هذه التكنولوجيا تميز بين النساء والرجال، وبين ملامح وجوه البشر، وحتى بين انتماءاتهم الدينية في التوظيف، وفي قرارات أخرى تهم وضع العاملين، باختصار ما الذي يجعل الذكاء الاصطناعي عنصريا؟

إنها البيانات، الخوارزميات تبني قراراتها على مجموعة هائلة من البيانات والمقارنة بينها. يجب أن نعلم بأن خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعتمد بشكل رئيسي على ما يزودها به المبرمجون من معلومات وبيانات قد تستخدم بشكل عنصري.

والتعلم العميق، وهو أساس تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يعني بشكل أساسي أن الخوارزميات تتغذى على البيانات الموجودة ثم تتعرف على البيانات دون الحاجة إلى تدخل بشري.

وفي التعلم العميق تتعلم خوارزمية برنامج ما التصنيف مباشرة من الصورة والنص والصوت، كما يمكن أن تحقق دقة متطورة تتجاوز في بعض الأحيان الأداء على المستوى البشري.

ومما لا شك فيه أن البيانات المستخدمة في برمجة الذكاء الاصطناعي تلعب دورا رئيسيا في مسألة العنصرية والتمييز العنصري. في حالة تغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي المُخطط استخدامها في المجال الحقوقي ببيانات تحوي تمييزا عنصريا فسيؤدي ذلك إلى إدانة الأشخاص ذوي البشرة السوداء بشكل تعسفي.

تفشي العنصرية

ويوصي الخبراء بضرورة إعداد بيانات التدريب وتعديلها بالشكل الذي لا يضر بالأقليات، وذلك لتجنب مواقف مثل التحيز والتمييز العنصري في خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

وهذا يحيل مباشرة إلى الجانب البشري الذي قام ببرمجة تلك الأنظمة وتغذيتها بالمعلومات والبيانات وإلى خلل أساسي في المجتمع، قبل أن يجري الحديث عن الذكاء الاصطناعي والاعتماد عليه في التوظيف واتخاذ القرارات اليومية التي تخص العاملين.

وهناك دراسات بريطانية سبق أن أكدت تفشي العنصرية حتى على المستوى الأمني ومستوى العدالة الجنائية.

كلية لندن للاقتصاد أجرت دراسة عام 2018 أظهرت أن الأشخاص السود أكثر عرضة للاعتقال والتفتيش بثمانية أضعاف الأشخاص البيض. وكانت رئيسة شرطة لندن قد قدمت في نفس الفترة التي ظهرت فيها الدراسة اعتذارها للعداءة البريطانية بيانكا ويليامز بسبب "المعاناة" نتيجة توقيفها من قبل الشرطة وإخضاعها لتفتيش لم يثمر عن وجود أية مخالفة للقانون.

بوريس جونسون

هناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به، وسنقوم به

ديفيد لامي

وعود جونسون بالمراجعة كتبت على ظهر عبوة سجائر

وفي العام نفسه أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مراجعة حكومية بشأن "جميع أوجه عدم المساواة" في أعقاب موجة من الاحتجاجات المناهضة للعنصرية في بريطانيا، في خطوة قوبلت بانتقادات ممن اعتبروا أن هدفها تأخير اتخاذ إجراءات حقيقية.

وكتب جونسون في صحيفة ديلي تيليغراف إنه تم إحراز "تقدم هائل" في معالجة العنصرية "لكن هناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به وسنقوم به".

وأوضح أنه "حان الوقت أن تنظر لجنة حكومية مشتركة في جميع جوانب عدم المساواة في التوظيف والمحصلات الصحية والأكاديمية وجميع مناحي الحياة الأخرى".

وقال جونسون في مقابلة إنه يسعى إلى "تغيير الرواية لنوقف الشعور بالأذى والتمييز"، مضيفا "نوقف التمييز ونقضي على العنصرية ويبدأ لدينا شعور بتوقع النجاح".

لكن وزير العدل في حكومة الظل التابعة لحزب العمال المعارض ديفيد لامي قال إن عدم وجود تفاصيل بشأن المراجعة الجديدة يشير إلى أنها "كتبت على ظهر عبوة سجائر".

وقال لامي إن الحكومة يجب أن تركز على تنفيذ توصيات العديد من المراجعات التي أنجزت بالفعل، بما في ذلك مراجعة من قبل لامي نفسه بشأن التمييز في العدالة الجنائية.

حماقة ترامب وخطأ زوكربيرغ

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لا ندري بالتأكيد إن كان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب سينفذ ما وعد به، ويطلق منصته الاجتماعية الخاصة متحديا منصتي تويتر وفيسبوك بعد قرارهما تجميد حسابه.

لقد تعودنا من ترامب تسريب شائعات، أحيانا على لسانه شخصيا، وإطلاق وعود ما إن يتفوه بها حتى ينساها. الجميع يتذكر شائعة تأسيس حزب جديد لمواجهة الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

إطلاق شائعة ليس مجرد عبث، بل غالبا ما يحمل هدفا من ورائه. تترتب على الشائعة دائما عواقب ونتائج، بعضها سلبي والبعض الآخر إيجابي.

السياسيون والعاملون في أسواق المال يعرفون أكثر من غيرهم أن الشائعة أهم من الخبر؛ ما يحرك أسواق المال هو الشائعات. عندما تصبح الشائعة خبرا مؤكدا تفقد قوة تأثيرها. يحدث هذا في أسواق المال مثلما يحدث في عالم السياسة. توقع حدوث كارثة أسوأ من حدوثها.

لنفترض جدلا أن ما قاله ترامب عن إطلاق منصة اجتماعية خاصة به مجرد إشاعة. إلا أن إطلاقها حرك الماء الراكد. على الأقل دفع البعض للتفكير بمخاطر الاحتكار الذي مارسته فيسبوك وتويتر ويوتيوب والذي أتاح لها أن تتحول إلى حيتان إعلامية تتحكم بمصائر البشر.

لقد منحها الاحتكار قوة لم تتردد في إشهارها بوجه رئيس أقوى دولة في العالم. وبفعلها هذا أثارت مخاوف الكثيرين.

حظر ترامب من فيسبوك وتويتر تبعته "هجرة رقمية" وصفت بالأكبر في عالم التواصل الاجتماعي، وشهدت خدمات المراسلة "سيغنال" و"تليغرام" اشتراك العديد من المستخدمين الجدد.

في يناير وحده أبلغت منصة "تليغرام" للمراسلة عن إنشاء 90 مليون حساب جديد. وضاعفت منصة "سيغنال" قاعدة مستخدميها إلى 40 مليون شخص وأصبح التطبيق الأكثر تنزيلًا في 70 دولة.

هناك اليوم عشرات، إن لم يكن المئات من منصات التواصل الاجتماعي، منتشرة حول العالم؛ من الصين إلى الولايات المتحدة. البعض من هذه المنصات متخصص؛ هناك منصة لأغنياء أوروبيين يسافرون بغرض المتعة، ومنصة للنخب الاجتماعية، وأخرى للعلاقات التجارية والمهنيين والاستثمار...

بعض من هذه المنصات لا يتجاوز عدد الأعضاء المنتسبين إليها بضعة آلاف. ولكن هناك 50 منصة على الأقل يفوق عدد أعضائها 10 ملايين عضو، ويصل عدد أعضاء البعض منها إلى 200 مليون.

بالطبع هذه الأرقام بما فيها 200 مليون متواضعة إذا قيست بعدد المستخدمين للمنصة الاجتماعية الأكبر، فيسبوك، التي يفوق عدد منتسبيها مليار مستخدم.

ولكن من يضمن أن تحافظ "اللعبة" التي أطلقها مارك زوكربيرغ عام 2004 مع زميلين له في السكن الجامعي عندما كان طالبًا في جامعة هارفارد على تبوء مركز الصدارة؟

الأعوام القليلة الماضية شهدت الكثير من الجدل حول منصة فيسبوك. وتم حظرها في كثير من الدول خلال فترات متفاوتة، كما تم حظر استخدام الموقع من قبل الموظفين منعا لإهدار الوقت خلال ساعات العمل. وشكلت انتقادات موجهة إلى فيسبوك مخاوف بشأن الحفاظ على الخصوصية واحدة من المشكلات التي يواجهها رواد الموقع.

وتبقى قضية منع تسلل الإرهابيين إلى المنصة واحدة من أعقد المشاكل، على الرغم من أن حرمان الجماعات المتطرفة من التواجد على وسائل التواصل الاجتماعي واستغلالها لبث أفكارهم وتجنيد تابعين لهم سيكون بمثابة تحقيق انتصار، إلا أن تحديد من هو المتطرف ومن هو الإرهابي يثير جدلا كبيرا، خاصة أن هذا الجدل مطروح حتى على مستوى الحكومات.

اقتحام مبنى الكابيتول والحظر اللاحق للرئيس الأميركي السابق ترامب من فيسبوك وتويتر حدث قد يقرر مستقبل، ليس فقط هاتين المنصتين، بل مستقبل المنصات الاجتماعية وينهي عصر الديناصورات.

قد يندم الطالب النبيه الذي أراد يوما أن يتسلى فعثر على لعبة فتحت أمامه أبواب الثروة ومنحته سلطة تفوق سلطة رئيس أقوى دولة في العالم على تماديه في الاستمتاع بلعبة القوة هذه.

> هل يندم الطالب النبيه الذي أراد يوما أن يتسلى فعثر على لعبة فتحت أمامه أبواب الثروة ومنحته سلطة تفوق سلطة رئيس أقوى دولة في العالم

سيكون هناك طابور من الشامتين من ضمنهم حكومات العالم والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام التقليدية التي كانت أولى ضحايا مواقع التواصل الاجتماعي.

لم تتردد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل طويلا في إبداء الرأي والتعبير عن مخاوف الحكومة الألمانية مما أسمته سطوة عمالقة التواصل الاجتماعي. وقالت إن الخطوة التي اتخذتها هذه المواقع تطرح إشكالية.

واعتبر شتيفان زايبرت المتحدث باسم المستشارة أنه "لا يمكن تقييد حرية الرأي إلا من خلال ما يحدده القانون، وليس حسب معايير منصات وسائل التواصل". وأن "حقوقا مثل حرية التعبير يمكن التدخل فيها، ولكن بموجب القانون، وضمن الإطار الذي تحدده الهيئة التشريعية، وليس وفقا لقرار شركة".

وعبر وزير شؤون الاتحاد الأوروبي الفرنسي كليمنت بون عن صدمته لرؤية شركة تتخذ مثل هذا القرار المهم الذي "يجب أن يقرره المواطنون وليس الرئيس التنفيذي لشركة".

ووصف وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي برونو لومير شركات التكنولوجيا العملاقة بأنها "أحد التهديدات للديمقراطية".

دول أخرى كثيرة من بينها الصين وروسيا وإيران وتركيا ستصفق، إن لم يكن بالعلن فبالسر، لخطوة ترامب التي قد تبكي رئيسا تنفيذيا لشركة ظن أن بمقدوره أن يتجاوز حكومات الدول وبرلماناتها.

إن كان ترامب قد ارتكب حماقة، فإن زوكربيرغ قد ارتكب خطأ فادحا.